الطفرة النفطية الثالثة والشرق الأوسط الجديد قراءة في أسباب الطفرة وتداعياتها على مفهوم الشرق الأوسط الجديد

د. سلام جبار شهاب*

عدت زيادة أسعار النفط في العالم من اكبر القفزات في تاريخ سوق النفط العالمي والتي عززت الموقف الاقتصادي بالدرجة الأساس للبلدان المصدرة له، ومنذ تطور مفهوم سوق النفط العالمي لم تصل أي زيادة سعرية لهذا المستوى العالي، فضلاً عن ان الأفق المتاح لاستشراف مستقبل هذه الطفرة يعطي مدلولات بمزيد من الارتفاع ضمن حدود الطفرة، لذلك رأت المنظمات الاقتصادية الدولية بان الاستمرار بهذه الزيادات يعني تحول البلدان ذات الإنتاجية والاحتياطي العالي إلى مستويات اقتصادية مشابه للبلدان المتقدمة، وترافق مع هذه القفزات تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية وما حملته من توجهات جديدة للعالم الرأسمالي المتجسد بالقوة الأمريكية، وإذا ما استثنينا تبعات ذلك الارتفاع على اقتصاد اي بلد نفطي بصورة عامة، فان اثره الجلي لا يتوقف عن حدوده الاقتصادية بل على السياسة العامة للدولة بمجملها (سياسة الدولة الداخلية) من جهة، وأثره في العلاقات السياسية الدولية، من هنا يصار إلى اعتماد توجه جديد في العلاقات الدولية خاصةً مع الوقع الكبير الذي سترسمه هذه الطفرة على بلدان الشرق الأوسط النفطية وحتى غير النفطية، اذ من المتوقع ان يشكل مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال سادس اكبر اقتصاد في العالم في العام ٢٠٣٠ بسبب أثار هذه الطفرة، ومع هذا التفاؤل في المؤشرات الاقتصادية للمنطقة باعتبارها مصدر كبير للموارد الهيدروكربونية، فان الرؤية السياسية للمنطقة نقيض ذلك التفاؤل، فملامح الشرق الأوسط الجديد بدت في الظهور، وتجليات الظهور ممتدة عبر المنطقة المرسوم لها التغيير، ومع ان هناك مبدأ في العلاقات الدولية يرى بان جدوى أي فعل لا يكتمل ان لم تتضافر عوامل عدة أبرزها العامل السياسي والاقتصادي، ومع ان الواقع يشير إلى احتمالية تناقض المسارين (الطفرة النفطية والشرق الأوسط الجديد)، إلا أن استغلال فشل استثمار الطفرة من قبل الولايات

* مدرس–الجامعة التكنولوجيا.

١–أهداف البحث وحدوده:

لقياس مدى الترابط بين المتغيرين في أعلاه، فان حدود الأثر تتوقف على مدى أهمية الطفرة وحدودها الزمنية، ومن ثم مدى تأثر تلك الطفرة بالتحليل الاقتصادي وبنفس الوقت تأثرها بجوانب أخرى تخرج عن نطاق التفسير الاقتصادي، على الرغم من أن جانب الطلب له النسبة الأكبر في تفسير الطفرة، إلا أن وفوراتها المالية تعيد الحسابات السياسية للقوة الأمريكية كمدخل في طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد.

وبذلك تكون حدود البحث في تفسير قيام تلك الطفرة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ومن ثم ما يمكن ان تؤول للتأثير في تشكيلة الشرق الأوسط الجديد بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط او تلك غير المنتجة، دون الأخذ بأي متغير أخر خارج حدود البحث في تأثيره على الشرق الأوسط الجديد.

٢–مشكلة البحث:

الارتفاع المفاجئ والمستمر في أسعار النفط في ظل المنافسة الاقتصادية العالمية تلقي بأثرها في صياغة مشروع الشرق الأوسط الجديد.

٣–الأسئلة البحثية:

ويثير موضوع الطفرة النفطية والشرق الأوسط الجديد عدة قضايا تطرح بصيغة أسئلة وكالاتي:

المقصود بالطفرة النفطية؟ وتأثيرها على اقتصاد الدولة؟ هل الوفورات المالية للطفرة عامل معزز ام منفر للوحدة الوطنية في ضوء الحدود الحالية لدول الاقليم؟

ماهو التفسير الاقتصادي للطفرة؟ وهل للعامل السياسي دور في ارتفاع او كبح سعر النفط؟

ماهو موقف الدولة العظمى من تلك الطفرة على اقتصادها؟ وهل بالامكان استثمار الطفرة لتكون احد أوجه التدخل في منطقة الشرق الأوسط؟ ثم هل ان هناك تفاعل للأثر الذي تتركه الطفرة على شعوب منطقة الشرق الأوسط لتكون حافزاً لتغيير تركيبة الحدود الحالية بين تلك الشعوب.

٤–الفرضية:

مع ارتفاع مداخيل البلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط، وتأثير ذلك على البلدان غير المنتجة ضمن الرقعة الجغرافية، فان الضغط الموجه على كل الأنظمة في الشرق الأوسط يكون باتجاهين، الداخل من خلال الحراك المجتمعي، والخارج عبر تدخل القوى الكبرى في توجيه ومراقبة ذلك الأثر. وعلى الرغم من وجود متغيرات اخرى تعزز من ذلك، الا ان الصيغة تكون: تسببت الطفرة النفطية الثالثة (متغير مستقل) في تهيئة متطلبات إقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد (متغير تابع).

٥-مصطلحات البحث:

أ-الطفرة النفطية: قفزات تلقائية ومفاجئة في سعر النفط وعادةً ما تبدأ في الأسعار الفورية او الاسمية وتنتهي في الأسعار الحقيقية.

ب-الطفرة النفطية الثالثة: الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط للفترة من العام ٢٠٠٠ ومازالت إلى وقتنا الحاضر، وتتوزع أسبابها بين التحليل الاقتصادي للطفرة والتحليل السياسي لها، وتعد من اكبر وأكثر الطفرات من حيث السعر ومن حيث المدة الزمنية.

ج-مفهوم إعادة توليد الهيمنة: نظام من السيطرة الذي تمارسه قوة ما، متخذاً إشكالا عدة منها عسكري، سياسي، اقتصادي، وربما يتخذ العنف سبيلاً له او القانون والجانب الإنساني، ويقوم على معطيات يمتلكها الطرف القوي للممارسة ضغوطه على البيئة المستهدفة.

د-الشرق الأوسط الجديد: مفهوم جغرافي سياسي يراد به إعادة ترسيم حدود الشرق الاوسط الممتد من الشمال الافريقي إلى الباكستان على أساس تغيير (الحدود الفاسدة) واستبدالها (بحدود السلام)، وحدوده تتغير تبعاً لمنظريه، لذا سيعتمد على الحدود التي طرحها العسكري الأمريكي رالف بيترز في ٢٠٠٦، ومركزة حول إعادة الترسيم في العالم العربي.

٦-المنهج المستخدم:

وبقصد معالجة الظاهرة ، ولإثبات أو نفي الفرضية للعلاقة بين المتغيرين، استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي بوصف علاقة المتغيرات وما تؤول إلى رسم الظاهرة محل الدراسة (ظاهرة الشرق الأوسط الجديد) ومعززاً بالمنهج الاستدلالي.

٧-هيكلية البحث:

وللتعامل مع موضوع البحث ومشكلته، فقد تم تقسيم البحث إلى النقاط الآتية:

١-النظريات الاقتصادية للطفرات النفطية.

٢-الطفرة الثالثة في اقتصاديات سعر النفط.

٣-المداخل الاقتصادية للطفرة النفطية الثالثة.

٤- المداخل السياسية للطفرة النفطية الثالثة.

٥- الطفرة النفطية والبلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

٦- الطفرة النفطية وبلدان الشرق الأوسط غير المنتجة للنفط.

٧- الطفرة النفطية وإعادة توليد الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

٨- منظومة الشرق الأوسط الجديد في ظل الطفرة النفطية الثالثة

هذا فضلا عن أن البحث تضمن خاتمة واستنتاجات.

أولاً: النظرية الاقتصادية للطفرات النفطية:

بوبت الكثير من المحاولات لإخضاع التذبذبات في أسعار النفط ضمن إطار اقتصادي بحت، وصيغ على أساس ذلك نظريات عدة منذ تصاعد وتيرة أهمية النفط في العلاقات الاقتصادية الدولية، وجرى التركيز في هذا المجال على عوامل اقتصادية فرعية تتمثل بالقدرة الإنتاجية وتكلفة الإنتاج الحدية ونسبة النمو العالمي ...، ومحصلتهما عاملين أساسيين هما العرض والطلـــــب في تحديد السعر، وبتقاطع الدالتين (supply and demand) على منحناهما يتحدد سعر النفط، ويستدل على ذلك بمقولة الاقتصادي الكندي الأمريكي (John K. Galbraith) "إذا رأيت انخفاضاً في سعر النفط مثلاً فالسبب إما أن يكون انخفاض الطلب على النفط او لان المعروض منه قد ارتفع"[١]، والأسعار وفق هذه النظرية هي محصلة تقاطع المنحيين اللذان يحددان مستوى التوازن عند تساوي الكميات المطلوبة من سلعة ما مع الكميات المعروضة منها وبسعر معين هو سعر التوازن، لكن ليس بالإمكان اعتبار السعر متغير مستقل وناتج عن العلاقة بين تفاعل دالتي العرض والطلب، "اذ لو عرف سعر سلعـــة ما، فستعرف كم سيطلب المستهلكون منها"[٢]، ولو تتبعنا علاقة المتغير الثالث (price of oil) بالدالة الكمية والإنتاجية لفترة زمنية نجد بان التأثير محدود، فكل طفرات الأسعار السابقة والحالية لم تحد من الكميات المنتجة أو المعروضة بل استمرت بوتيرة واحدة.

ولو حللنا علاقة دالة السعر بمنحنى العرض والطلب للفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٣ نجد ان العرض يفوق الطلب من النفط وبنسب متناقصة تتراوح بين ١٨%-١٢% للفترة المذكورة[٣]، الا ان الطفرة النفطية الأولى سجلت عندما كان الإنتاج اكبر من الطلب*، في حين انخفض السعر في الفترة التي انخفض فيها المعروض، ويدلل ذلك على ان الزيادة في كل من العرض (الانتاج) النفطي والطلب العالمي عليه لا يسيران بشكل متوازي.

ان تحليل الدالة في تحديد سعر النفط لا تشكل قانوناً او نظرية مطلقة، خاصةً للفترة الممتدة منذ ثلاثينات القرن العشرين إلى أواخره (فترة سيادة النمو الرأسمالي الغربي)، ومع شيوع النظريات التي روجت لإمكانية تطوير الاستثمار في النفط والتي شجعت نمو الأخوات السبع، الا ان الاقتصادي الامريكي (h. Hotlink) نشر مقالة في العام ١٩٣١ بعنوان (Non-renewable) أوضح فيها إن الاستثمار والاعتماد على النفط لن يدوم إلى مالا نهاية وان النضوب يؤدي بالموارد لتكون اكثر قيمة بمرور الوقت، لان الموارد الشحيحة تتطلب أسعاراً أعلى من الموارد الوفيرة لذا فان أسعارها تميل الى الارتفاع بمرور الزمن[٤]. وفي العام ١٩٥٦ طرح العالم الجيولوجي الأمريكي (Marian k. Hubbert) نظريته (Hubbert Peak theory)[٥] والتي بين فيها إن إنتاجية حقول النفط ستبدأ بالانخفاض بعد إن تصل إلى القمة العالمية، وطبقاً لرؤيته تبدأ الإنتاجية العالمية بعد القمة في النقصان طبقاً لدالة آسية. وتأكد بالفعل من النظرية إذ بدأت الولايات المتحدة تسجل انخفاض إنتاجية حقولها منذ العام ١٩٧١ ، وتأكد على مستوى العالم الانخفاض منذ العام ٢٠٠٤ طبقا لإحصائيات هيئة EWG العالمية. (الشكل. ١) الأمر الذي شكل احد أسباب الطفرة النفطية الثالثة باعتبار إن السعر بمثابة صمام الأمان لإطالة عمر المردود الناضب، ودافعاً وكالة الطاقة الدولية الى طمأنة البلدان المنتجة بان هناك خمسة مليار برميل غير مكتشف لغرض الحد من القفزة النفطية.

وتسجل مأخذ أخر على نظرية دالة العرض والطلب في تحديد سعر النفط، فبعد الحرب العالمية الثانية كانت شركات النفط مسيطرة على إنتاج وتصدير النفط في الشرق الأوسط، وكان سعر البرميل في الشرق الأوسط مقوم بسعر بيع النفط الأمريكي الخام في الولايات المتحدة الذي يبلغ ٢.٧ دولار للبرميل مأخوذاً منه كلفة نقله (نقل نفط الشرق الأوسط)،

ومع بدء مشروع مارشال وأعمار أوربا واليابان وارتفاع معدلات النمو في البلدان الغربية والولايات المتحدة بالخصوص، زاد الطلب العالمي على النفط ولم يترجم بزيادة أسعار النفط خاصة نفط الشرق الأوسط، فالشركات المنتجة باعت النفط إلى أوربا ولندن بنفس السعر الذي يباع إلى أمريكا (فرق مسافة النقل لم تحتسب)، فضلاً عن ذلك انخفض سعر البرميل من ٢.٢٢ دولار إلى ١.٧٥ دولار[٦] على الرغم من زيادة الطلب.

شكل.١ نضوب الاحتياطي العالمي من النفط لأبرز المنتجين*

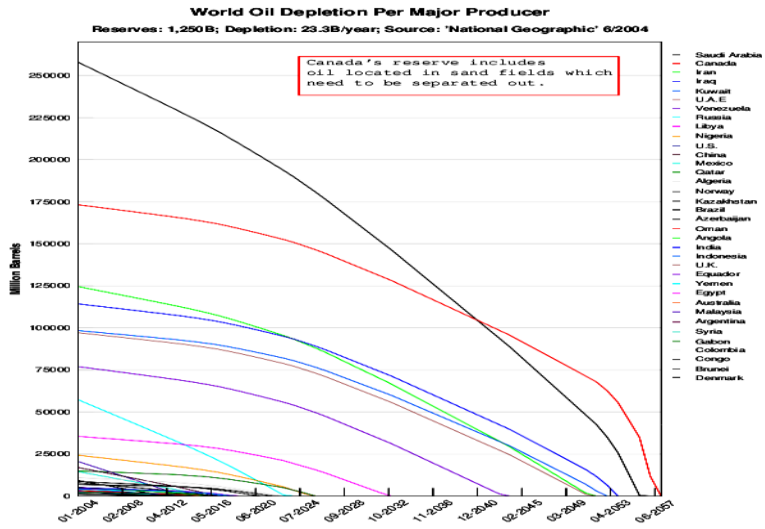

*ترتيب خطوط عشرة دول من الأعلى إلى الأسفل (السعودية، كندا، ايران، العراق، الكويت، الامارات، فنزويلا، روسيا، ليبيا، نيجيريا)

Source: Oil Depletion Per Country,
http://commons.wikimedia.org/wiki/File:Oil_depletion_per_country.png

إن الاعتماد المتزايد على النفط مع ارتفاع مؤشرات نضوبه دفع البلدان عالية الاستهلاك لصياغة النظريات السياسية والعسكرية التي تؤمن عدم توقفه، اذ كلما ارتفع الطلب على النفط من أي دولة، حفز لديها استخدام الوسيلة السياسية والعسكرية التي تؤمن ذلك الطلب*، ما جعل النفط سلعة إستراتيجية لا يمكن قياس الدوال التابعة لها كما هو الحال مع السلع الكمالية او السلع الزراعية، وتبقى نسبة ٧٦% [٧] من العوامل المحددة لسعر النفط الخام

العالمي هي لقوى العرض والطلب، وان كانت قوى العرض والطلب الدولي تابعة لمتغيرات فرعية:

١- انخفاض حساسية الطلب العالمي على النفط تجاه الأسعار، فعلى الرغم من القفزة الكبيرة في سعر النفط الحالية إلا إن الطلب العالمي على النفط مستمر ولم يتأثر بزيادة الأسعار، وهذا يدل على إن متغير السعر مستقل في دالة العرض والطلب.

٢- علاقة العرض والطلب النفطي وتحديد الاسعار الدولية للنفط تتأثر ببروز اكثر من مصدر للطلب على النفط، فلو سجل النمو الحالي (الطلب) في العالم الغربي الرأسمالي دون غيره لما حصلت هذه الطفرة ويكون من اليسر إنهائها، إلا إن تعدد أطراف النمو عزز نظرية العرض والطلب بنسب تفوق ما كان في الطفرات السابقة، شالاً الوسائل الأخرى غير الاقتصادية.

٣- المعروض النفطي يتأثر إلى حد ما بتغيرات إنتاجية الحقول النفطية (الاحتياطي العالمي) إذ كلما انخفضت الإنتاجية زاد الطلب لتعويض الاستهلاك، فكثير من دول العالم تحولت من دول مصدرة (عرض) الى دول مستوردة (طلب) مثل الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧١ والصين منذ عام ١٩٩٤.

ثانياً: الطفرة الثالثة في اقتصاديات سعر النفط:

تترجم عبارة الطفرة بالارتفاع غير المدرك والمفاجئ أو غير المتوقع، والطفرة السعرية هي قفزة عن السعر السائد والمتعارف عليه لمدى زمني محدد، وارتبطت هذه الظاهرة مع أسعار النفط منذ سبعينات القرن الماضي، إذ حددت سنوات يتفاقم فيها السعر عن مساره الاعتيادي، ثم لا يلبث إن يتم كبته لإعادته إلى السعر المألوف أو (العادل)*، وعلى الرغم من اختلاف مسببات تلك الطفرات المتفاقمة في السعر (جدول.١)، فمنها يتعلق بسياسات دول منتجة التي تمثلت بالمقاطعة والتأميم (الطفرة الاولى) ومنها الإرباك السياسي المتفجر لبلدان الإنتاج النفطي والمؤثرة في السياسة الدولية كنجاح الثورة الإسلامية في إيران وتداعيات ذلك على منطقة الإنتاج النفطي (الطفرة الثانية)، ولذلك كان نتاجها وإخمادها يتم بالوسائل السياسية (التحالفات أو الأزمات). في حين تستثنى الطفرة النفطية الثالثة عن الطفرات السابقة كون دواعيها أكثر تعقيداً من سابقاتها.

جدول.١ الطفرات النفطية في سعر برميل خام النفط (السعر بالدولار الأمريكي)

الطفرة في السعر	المدى الزمني	السعر قبل الطفرة	متوسط السعر إثناء الطفرة	السعر بعد الطفرة
الأولى	١٩٧٤-١٩٧٨	٣.١	١١.٦	طفرة لاحقة
الثانية	١٩٧٩-١٩٨٥	١٢.٩	٣٠.٩	١٣.١
الثالثة	٢٠٠٠-مستمرة	١٧.٥	٥٦	مستمرة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي (٣٣)، ٢٠٠٧، ص١٣٤.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي (٣٨)، ٢٠١٢، ص١٠١.

وعلى الرغم من تداخل الطفرتين الأولى والثانية، والتي يعدها البعض مكملة لها، إلا إن أسباب الارتفاع في العام ١٩٧٩ تختلف جذرياً عن أسباب ارتفاع العام ١٩٧٣، واختلاف المسببات هي دوافع للطفرة باعتبار إن الطفرة مسبباتها آنية وغير مدركة، عندها تكون الطفرة النفطية الثانية بدايتها في العام ١٩٧٩ ونهاياتها في ١٩٨٦، فضلاً عن ذلك، ونتيجة لاختلاف أسباب الطفرة، تختلف تبعاً لذلك وسائل واليات كبح كل طفرة على حده، فالأولى كبحت من خلال إنشاء وكالة الطاقة الدولية والبحث عن بدائل للنفط وتخفيض الاستهلاك وسياسات تدوير أموال النفط، في حين إن الطفرة الثانية كبحت من خلال التحالفات مع الدول المنتجة للنفط بالأساس. وإذا ما أردنا تعليل الأسباب الموضوعية لتلك الطفرات الثلاث بعيداً عن فكرة دوال العرض والطلب ومداخلها كارتفاع نسبة النمو العالمي او نفاذ الاحتياطي العالمي، فان الأسباب الموضوعية لكل طفرة تكمن بالاتي:

١- اعتبار النفط مورد ناضب حفز هاجس تامين إمداداته وزاد على اثره التنافس الدولي لتامين الطاقة.

٢- إن توزيع خارطة النفط في العالم باعتباره هبة الطبيعة تتسم بالتوزيع غير العادل، فهناك بقع صغيرة تضم احتياطي عالمي يقدر ٢٠% مثل الكويت، وهناك دول تكاد تكون محرومة مثل النمسا، هذا جعل العالم ينقسم إلى قسمين إما منتج أو مستهلك ولا يمكن لأي بلد إن يكون بمعزل عن الأخر عندما يتعلق الأمر بالطاقة وبالتحديد النفط.

٣- المرونة السعرية لسوق النفط تتأثر بالجوانب السياسية على المدى القصير أكثر من تأثرها بمستوى الطلب (النمو العالمي يؤثر ولكن بمدى زمني بعيد وليس آني)، ولذلك نجد إن كثير

من الارتفاعات والانخفاضات سجلتها أحداث سياسية مثل احداث ١١/أيلول ٢٠٠١، انتخابات أمريكية، مقتل زعيم القاعدة ...الخ.

٤- التنافس الدولي في مجال النمو حفز أطراف عدة لاستهلاك أكثر من الطاقة وخصوصاً الدول الصاعدة في النمو حديثاً.

٥- مبدأ دولة الرفاه الاقتصادي وتسخير التكنولوجيا لخدمة الإنسان، والزيادة في عدد سكان العالم ما جعل أكثر من ٤٠% من استهلاك النفط سنوياً لسد احتياجات الاستهلاك المحلي.

٦- ويسجل حديثاً من أسباب الطفرة النفطية العولمة وما آلت أليه من تثبيت مفهوم السعر الدولي للنفط، ومغيباً السياسات السابقة المتبعة في احتكار الإنتاج والتصدير من قبل القوى المستهلكة وبالنتيجة تسعير النفط وفق رغبة تلك البلدان وليس لسبب موضوعي.

ثالثاً:المداخل الاقتصادية للطفرة النفطية الثالثة:

اخذ مسار الطفرة منذ العام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحاضر بالارتفاع متأثرا بجملة من العوامل، يمكن إن نرجعها إلى فترة انتهاء الحرب الباردة والتوجهات الاقتصادية الجديدة للعالم في حقبة التسعينات، اذ بدء التركيز على موضوع التنمية السوقية (اقتصاد السوق) وظهر في الأدبيات الاقتصادية مفهوم التحول (transition)*، وزاد على اثر ذلك معدل النمو الاقتصادي السنوي للعالم، من ٢.٧% في عام ١٩٩٢ الى ٥.٦% في ٢٠٠٦ وهو اعلى معدل نمو منذ ثلاثين عاماً[٨]، وتركز معظم ذلك النمو في الاقتصاديات الصاعدة في أسيا بالتحديد، اذ استحوذت على اكبر نصيب في دفع النمو الاقتصادي العالمي، ونجد بان الاقتصاد الصيني هو الأسرع نموا في العالم في الربع الأخير من القرن الماضي مما زاد الحاجة إلى وجود طاقة هائلة، ولذلك تحولت الصين خلال عشرة سنوات من مصدر للنفط إلى ثاني اكبر مستورد بعد الولايات المتحدة، ويرى بعض المحللين بان السوق الصينية وحدها مسئولة عن ٤٠% من الزيادة العالمية في الطلب منذ العام ٢٠٠٠[٩]. في حين احتلت الهند المرتبة السادسة لمستهلكي الطاقة في العالم[١٠]، ولذلك أصبحت كل من الصين والهند ودول جنوب وجنوب شرق أسيا مسئولة عن ٦٠% من الزيادة في الطلب العالمي على النفط[١١]. فبعدما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان أخذت الإمدادات تتجه بشكل كبير إلى الصين والهند والأسواق الناشئة في جنوب شرق أسيا ، وبين عامي ٢٠٠٠-

٢٠٠٧ ارتفع الطلب في العالم على النفط بمعدل ٩.٤ مليون برميل وسجل نحو ٨٥% من ذلك النمو في الأسواق الناشئة[١٢].

وعلى الرغم من أهمية النمو في تعزيز دالة الطلب على النفط، إلا إن تضافر عناصر اخرى كان لها دور أساسي في تعزيز تلك الدالة منها:

١- تراجع احتياطي النفط في العالم وبنسبة ٢% سنوياً في الوقت الحاضر ويتوقع إن تكون ٢.٥% سنوياً في السنوات القادمة[١٣].

٢- ارتفاع عدد سكان العالم، ومن المتوقع إن يزيد السكان للفترة من ٢٠٠٩-٢٠٣٠ إلى ١,٤٩٢ مليار[١٤]، خاصة إذا علمنا إن الاستهلاك المنزلي للنفط يستحوذ على ٤٠% من مجموع استهلاك الطاقة.

٣- تتوجه مسارات التنمية في الاقتصاديات الناشئة نحو الصناعات المستهلكة بنسبة كبيرة للطاقة، إذ إن تكلفة الإنتاج لبعض السلع تبلغ ٣٠% مثل الحديد والألمنيوم، أما الصناعات الإنشائية فتصل مشاركة الطاقة فيها إلى ٥٥% و٧٠% على الترتيب[١٥].

٤- انخفاض سعر صرف الدولار أمام اليورو، والوقع الذي تركته الأزمة الاقتصادية العالمية.

٥- ارتفاع التكلفة الحدية لإنتاج بدائل الطاقة كإنتاجه من المحيطات والبحار واستخلاصه من زيت القار الرملي واستخراجه من الزيت الحجري. مما زاد الاعتماد على النفط الخام التقليدي.

٦- فشل تامين الخزين الاستراتيجي النفطي (SPR) من كبت الطفرة في سعر النفط، فعلى الرغم من إن هذا الخزين يسع لـ ٧٠٠ مليون برميل يفترض إن يغطي ١٠٣ ايام في الولايات المتحدة للاستغناء عن الاستيراد في أيام الطوارئ، إلا انه لم يغطي سوى ٥٧ يوماً في ٢٠٠١.[١٦]

٧- تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول المنتجة وخاصة في فترة نهاية عقد التسعينات بسبب انخفاض أسعار النفط، ويشكل لديها ريع النفط نسبة تتراوح ٣٥-٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك صارت تعاني من عجز في ميزانيتها العامة، فعلى سبيل المثال وصل هذا العجز في الموازنة العامة للسعودية كبرى الدول المنتجة للنفط، واكبر مصدر للنفط في العالم نحو ١٢ مليار دولار في العام ١٩٩٨ [١٧]مما اضطرها إلى الاستدانة من الخارج وإعادة النظر في إستراتيجيتها النفطية.

إن السعر السائد قبل الطفرة النفطية لم يكن تعبيراً عن مداخل الطلب تلك، فلم يكن السعر يعبر عن الندرة النسبية للنفط في المدى المتوسط والبعيد ولا يرتبط بالتكاليف الحدية لإنتاج النفط. فالقابلية التي كانت تتمتع بها الشركات الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط أتاحت لها احتكار السعر وفق رغبات دولها الأم، إلا إن بروز أكثر من طرف اقتصادي دولي قائد للنمو على المستوى العالمي بدء ينزع تدريجياً قدرات تلك الشركات في فرض السعر فنسبة ٨٥% من ناقلات النفط المحملة من منطقة الشرق الأوسط تتجه نحو الأسواق الأسيوية[١٨]، ولذلك بدء السعر يعوم أكثر فأكثر لاحتياجات السوق الدولي، وهذا التعويم نتاج في احد أوجهه للظروف التي خلقتها العولمة*.

وعلى الرغم من إن عمر الطفرة دخلت عامها الثالث عشر، إلا إن البعض يرى فاعليتها الإستراتيجية تتجسد بالبعد الزمني المتاح لها، وبدء على أثره الحديث عن افاق الطفرة النفطية، والربط بينها وبين معدلات النمو العالمي، وتشير بعض البيانات إلى إن الناتج المحلي الإجمالي للعالم سينمو بين ٤,٤-٤,٧% وستتصدر دول أسيا النامية مسيرة هذا النمو اذ ستكون النسبة لديها ٨,٥% وبذلك تكون كلاً من الصين ودول أسيا قاطرة النمو للطلب العالمي على النفط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠ ، وتستمر الصين باستحواذها لنسبة ٤٠% من الزيادة المتوقعة[١٩]، وسيزيد أجمالي الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط ١,٢٤% حتى عام ٢٠١٥ وسيرتفع الطلب من ٨٤,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٩ إلى ٩١ مليون برميل في عام ٢٠١٥ والى ١٠٥ في عام ٢٠١٣[٢٠]. وسيكون النمو السنوي للطلب على النفط بمتوسط سنوي يبلغ ٠,٩% حتى العام ٢٠٣٠، لذلك يتوقع إن تتزايد أجمالي إمدادات أوبك من النفط وسوائل الغاز الطبيعي من ٢١,٧ مليون برميل يومياً إلى ٥٩,٥ مليون برميل في ٢٠٣٠[٢١]. مع إن تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية تشير إلى الزيادة من الشرق الأوسط ستكون بحدود ٣٣,٣ مليون برميل يومياً في ٢٠٣٠ وسترتفع إلى ٣٥,٢ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٣٥ [٢٢].

وستنعكس تلك الزيادة في الطلب على سعر برميل النفط، فمن المتوقع إن تكون نسبة الزيادة السنوية في السعر للسنوات ٢٠١٠-٢٠٤٠ بمقدار ١,٣% وكما مبين في الجدول.٢

جدول.٢ توقعات سعر برميل النفط للعقود القادمة

السنوات	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥	٢٠٤٠
السعر (دولار أمريكي)	١٠٥,٥٧	١١٧,٣٦	١٣٠,٤٧	١٤٥,٤١	١٦٢,٦٨

Source- Anthony H. Cordesman, The myth of reality of US energy independence, CSIS, Washington, 2013,P. 11

رابعاً: المداخل السياسية للطفرة النفطية الثالثة:

شكلت العوامل السياسية في ارتفاع أسعار النفط ولعقود مضت نظيراً للأسباب الاقتصادية، ولعل الأهمية الإستراتيجية للنفط، جعل من دول العالم تخطط على مستويات تامين جانب العرض من النفط وكذلك ترشيد جانب الطلب منه، وبحكم طبيعة سوق النفط وتفاوت نسب الاستهلاك بين دول العالم، الذي انعكس في الرؤية السياسية لتلك الدول كل حسب الحاجة، نُظر للعلاقة بين السعر وكمية الطلب (مقدار الاستهلاك والاعتماد على الطاقة من الخارج) من جهة وبين الوسيلة المطلوبة لتامين ذلك الطلب، ففي حال تجاوز حجم الواردات النفطية لأي بلد في العالم ٥٠ مليون طن سنوياً فان أداءه الاقتصادي المحلي سيتأثر سلباً بحركة الأسعار في الأسواق الدولية، وهنا تقدر حجم الخسارة المالية للولايات المتحدة من الطفرة الأولى بـ٣٥٠ مليار دولار[٢٣]، وإذا زاد الاعتماد أكثر من ٥٠ مليون طن سنوياً فان الدولة تلجا إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية لتامين الإمداد وتامين الأسعار[٢٤]، ولذلك أخضعت سياسات الإنتاج والتسعير لفترات طويلة من الزمن للسياسات الدولية وما يجري على الساحة العالمية من علاقات أو توترات سياسية[٢٥]، فالبيانات تشير إلى إن كل ارتفاع مفاجئ وكبير في أسعار النفط تاريخياً كان مرتبط بحدث سياسي مثل تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ والمقاطعة النفطية التي تلتها ثم الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ وبداية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ وغزو العراق للكويت في ١٩٩٠ وإضرابات العمال في فنزويلا عام ٢٠٠٢ وغزو الولايات المتحدة للعراق في ٢٠٠٣ والحرب على ليبيا في ٢٠١١.

ولم تكن التوترات السياسية تلك مقتصرة في ارتفاع أسعار النفط، بل ساهمت أخرى في انخفاضه، مثل ضربات ١١ أيلول في ٢٠٠١ * التي انخفض سعر البرميل بسببها من ٢٧ دولار إلى ٢٢ دولار، فضلا عن دور التحالفات السياسية، فالسعودية ودول الخليج لعبت دوراً في

الإغراق النفطي في فترة الثمانينات وحتى التسعينات بسبب حاجة الاقتصاد الأمريكي على الرغم من إن حجة تلك البلدان في الإغراق هو ملائمة متطلبات النمو العالمي، لكن كبت السعر في ١٩٨٦ كان الهدف منه سياسي متمثلاً:

١- أزمة الاقتصاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية سابقاً والتي دفعت تلك البلدان إلى الاعتماد على تصدير النفط من اجل توفير موارد مالية لمواجهة الأزمة، وأدركت الولايات المتحدة إلى إن استمرار الأزمة لديهم يعني انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وهو ما تحقق بالفعل.

٢- وصول أطراف الصراع في الشرق الأوسط (العراق وإيران) إلى نهاية الحرب بينهما، وحاجتهم المالية لحسم الحرب بخروج احدهما منتصراً، وإعادة بناء ما خلفته الحرب من دمار للبنية التحتية لكلا البلدين المنتجين للنفط، والذي لم يتحقق لكلا الطرفين بسبب انهيار سعر النفط.

٣- العجز الذي وصل أليه الاقتصاد الأمريكي وتحول الولايات المتحدة لأول مرة إلى دولة مدينة للعالم.

٤- حالة التنافس والتجاذب الموجود بين أعضاء منظمة الأوبك، فالسعودية غالباً ما تتخذ قراراتها بعيداً عن رغبة الأعضاء لتبين لهم وللعالم بأنها تتزعم قضية النفط في العالم.

وبناءاً على ذلك، صار التوجه الأمريكي بالذات أو توجهات دول أخرى نحو توظيف سعر النفط ارتفاعاً أو انخفاضاً كسياسة يراد بها مواجهة الخصوم للضغط عليهم، وعلى الرغم من إن المؤشرات الاقتصادية لها الغلبة في القفزة النفطية الحالية، إلا إن الأسباب السياسية كان لها دورها في ذلك الارتفاع إذ على الرغم من إن المعروض النفطي لم يتأثر خلال هذه الحقبة إلا إن تطور الأحداث السياسية عزز من هذه الطفرة والمتجسدة منذ العام ٢٠٠٠ بالاتي:

١- ضربات ١١ أيلول في ٢٠٠١ وما شكلته من توجه جديد للقوى المستهلكة لإعادة جدولة وارداتها النفطية.

٢- حرب العراق وما آلت أليه من توجه جديد حذر بالنسبة للمنتجين والمستهلكين.

٣- تراجع أهمية النفط لدى الولايات المتحدة إذ لم يعد يشكل النفط من سلة الوقود الأمريكي سوى ٣٣%.

٤- ارتفاع أهمية النفط للخصوم المحتملين للولايات المتحدة كالصين والهند ودول جنوب شرق أسيا.
٥- تصاعد حدة الصراعات المذهبية والدينية ونزاعات التطرف والإرهاب من مناطق إنتاج النفط التقليدية في الشرق الأوسط.
٦- أزمة النظام السياسي العربي وما ألت أليه من بروز ما يسمى بالربيع العربي، فقبل أحداث "الربيع العربي" استقر سعر النفط عند ٨٥ دولار إلا إن حدوث الاضطرابات جعل السعر يقفز إلى ١١٥ دولار[٢٦] أي بزيادة تقدر ٣٠ دولار على الرغم من إن العرض النفطي كان مستقراً وموازياً للطلب عليه.
٧- أزمة البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران، وما نتج عن ذلك من خسائر لقطاع النفط الإيراني، مقابل البحث عن منتجين جدد من قبل المستهلكين.

خامساً: الطفرة النفطية والبلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط:

هناك ارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وريع النفط في البلدان المنتجة له، وهو يجسد الخلل البنيوي لتلك الاقتصاديات وسرعة تأثرها بسعر النفط، فقد حققت القفزة السعرية لهذه البلدان في نهاية العام٢٠٠٧ رصيد مالي يقدر بـ ٥٤٠ مليار دولار، وبنهاية العام ٢٠١١ كان مجموع الاموال المتحصلة من القفزة ٢ تريليون دولار لدول الخليج[٢٧]، ولذلك ذكر صندوق النقد الدولي بأنه إذا ما استمرت الطفرة الراهنة فان دول الخليج ستصبح سادس اكبر اقتصاد في العالم بحلول العام ٢٠٣٠[٢٨]. ومع شيوع القاعدة الاقتصادية التي تربط بين التنمية كمحصلة لتساوي الفرص في الانتماء والمكاسب وتوزيع المنافع، فان التوجه العام لتلك البلدان في رسم سياساتها العامة يكاد يكون مغايراً لتلك القاعدة الاقتصادية، فكما هو معلوم يستخدم الريع في توليد السلطة لهذه البلدان، وكلما زاد الريع من خلال زيادة الأسعار زادت ميكانيكية توليد السلطة، وإحدى أوجه هذا التوليد يتم من خلال توزيع منافع الطفرة السعرية، فكل ارتفاع في أسعار النفط يتبعه إعادة تخصيص للوزارات والدوائر، بمعنى إن كنت مسؤولاً فكل أبناء قبيلتك يتوقعون العمل في الدوائر التي ترأسها[٢٩]، وتعزز على اثر ذلك ثقافات عدة متناقضة داخل تلك المجتمعات بين التطرف على اعتبار إن السلطة غاصبة وغير عادلة وسارقة للمال العام، وبين ثقافة المدنية ترى إن معيار الكفاءة مغيب تماماً وان هدر المال العام هو السمة الغالبة لنمط السلطة. وانعكس ذلك على طبيعة عمل النظام

السياسي بالنتيجة فبدء يمارس ثقافة المنح بدلاً من الحقوق والتعيين مقابل الانتخاب والدمج بين نقيض الغلو الديني والمدنية الغربية، ما جعل النظام يدخل في دوامة التناقض مع مجتمعاته وعاكساً لذلك النفور بين مكونات المجتمع، فأصبحت مجتمعات يتجاذبها مردود الريع زيادةً او نقصاناً*، ولذلك عدت تلك الأنظمة مؤخرا (بالعموم بلدان الشرق الأوسط) بأنها أكثر الأنظمة فشلاً في معيار كفاءة الأداء[٣٠]، ويؤشر اثر الطفرة على دول إنتاج النفط بالاتي[٣١]:

١- السلوك السياسي للدولة بني أكثر على تعميق النعرات العشائرية والطائفية في بلدان الشرق الأوسط، فمثلاً لم تحضى المناطق الشرقية من السعودية التي تختلف مذهبيا مع النظام إلا بمقدار ٠.٤% من إعادة توزيع المناصب.

٢- السلوك السياسي للدولة يوحي بأنه يعطي كل شيء ويوفر كل شيء وبالتالي فان محور العلاقة بين المواطن والدولة قائمة على أساس التقرب والتملق.

٣-عدم العدالة في توزيع مشاريع التنمية، ما كرس النظرة المناطقية وتسبب في تنامي الاحتقان الشعبي.

٤- الاختلال البنيوي في نمط الإنتاج المعتمد على الدولة المالكة.

وتشير الدراسة التي نشرها "Paul Kohler" تحت عنوان سوق الحرب الأهلية " Civil War Market" [٣٢]باجراءه تحليل شامل لنحو ٤٥ حرباً أهلية حديثة كبرى في العقود الأربعة الأخيرة في العالم، وجد بأنه كلما زادت نسبة الصادرات من الموارد الأولية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فان ذلك يزيد من مخاطر تفجر الصراعات الأهلية، ومن ثم فان هذا الاختلال سيشكل بحد ذاته مسوغ لطرح فكرة التجزئة العادلة.

سادساً: الطفرة النفطية وبلدان الشرق الأوسط غير المنتجة للنفط:

على الرغم من كون هذه البلدان تبدو بعيدة عن أي اثر ايجابي او سلبي تركته الطفرة على بلدان الإنتاج في الشرق الأوسط، لكن الواقع الجديد فرض عليها إعادة تبويب حدود الفعل الاقتصادي والسياسي، فالصفة العامة لهذه البلدان هي اعتماد صادراتها على أسواق الدول المتقدمة بالدرجة الأساس كالمحاصيل الزراعية والمواد الأولية وعلى المنح والقروض من تلك البلدان، ولذلك في ضوء القفزة في أسعار النفط وإثرها على اقتصاديات البلدان المتقدمة صارت تعاني هذه البلدان من تباطؤ النمو من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة، إذ انخفض النمو من ٥,٤% في ٢٠٠٢-٢٠٠٥

إلى ٤% في ٢٠٠٩[٣٣]، وعلى العكس من بلدان الإنتاج النفطي عانت هذه البلدان من عجوزات سلبية متفاقمة في أداءها الاقتصادي متمثلاً بالاتي*:

١- انخفاض الإيرادات الحكومية والمنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فالأردن سجلت انخفاضاً من (٣٥,٥٣) في العام ٢٠٠٣ إلى (٣٤,٩٢) في ٢٠٠٧ وسوريا من (٢٩,٨٤) في ٢٠٠٣ إلى (٢٣,٥٢) في ٢٠٠٧، في حين إن السعودية ارتفعت لديها النسبة ولنفس الفترة من (٣٦,٤١) إلى (٤٣,٦١) وليبيا من (٢٣,٧٢) الى (٦٧,٢٣)[٣٤].

٢- ارتفاع نسب الإنفاق الحكومي ففي الأردن من (٢٣,٢٦) في ٢٠٠٣ إلى (٤٠,٤٠) في ٢٠٠٧ وتونس لنفس الفترة من (٣١,٧٥) الى (٣٢,٢٢) في حين إن سوريا سجلت انخفاضاً ترافق مع انخفاض الإيرادات الحكومية سجل للعام ٢٠٠٣ (٣٣,٤٤) وفي ٢٠٠٧ (٢٧,٦).

٣- ارتفاع العجز الكلي في موازنات حكومات هذه الدول، فمثلاً للأردن من (٥٥٣) مليون دولار في ٢٠٠٦ إلى أكثر من(٢) مليار في ٢٠٠٩ وتونس من (٥١٠) مليون دولار إلى (١,١) مليار دولار في ٢٠٠٩ واليمن من (٢٣٩) مليون دولار في ٢٠٠٦ الى (٢,٧٧) مليار في ٢٠٠٩، ومصر من (٨,٧) مليار في ٢٠٠٦ الى (١٢,٩) مليار في ٢٠٠٩.

٤- ارتفاع نسب الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٠ في كل من الاردن (٦٧,١)، وتونس (٦٤,٧)، ومصر (٩٢,١)، وسوريا (٢٥,٤).

٥- نتيجة لما سبق ارتفعت نسب البطالة والفقر إلى مستويات عالية ففي الأردن وصلت نسبة الفقر إلى (١٣,٣) في ٢٠٠٩ ومصر (٢٢) في ٢٠٠٩.

إن عدم وجود ترابط بين جهود التنمية لبلدان الشرق الأوسط بسبب الفوارق التي خلقها المردود النفطي، أدى إلى اختلال كلتا السياسات المالية المتبعة لكل من الجانبين، فالبلدان غير النفطية تعتمد سياسات دعم المنتجات النفطية، ففي الأردن مثلاً ارتفعت تكلفة دعم أسعار المنتجات النفطية للفترة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من ٣.١% من أجمالي الناتج المحلي إلى ٦%[٣٥]. وهذا يشكل عبئاً ثقيلا على كاهل جميع اقتصادات بلدان منطقة الشرق الأوسط غير النفطية ولكن التخلي عن ذلك الدعم يعني في أحوال كثيرة امرأ بالغ الصعوبة من الناحية الاجتماعية وانعكاساته السياسية، فضلا عن إن ارتباط اقتصادياتها بالعالم المتقدم جعل أزمة الطفرة والأزمة الاقتصادية العالمية التي تعيشها تلك البلدان تنتقل أليها، مسبباً هذا الوضع من

الناحية الاجتماعية بلورة لفكرة مجتمعية إن أزمة النمو التي تعيشها بلدانهم نتاج لفساد الأنظمة، ووصل التطرف الفكري في هذا الجانب إلى القول بان سبب انتقال الأزمة أليهم كون الأنظمة السياسية الحاكمة متواطئة مع الغرب. لذلك ظهرت حالة التشظي المجتمعي وفكرة الضياع داخل أوطانهم.

سابعاً: الطفرة النفطية وإعادة توليد الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط:

إن السلوك السياسي لأي دولة هو محصلة للإمكانيات والأهداف والمصالح، وصار هناك أدراك بان للعبة السياسية فاعلية في ضبط أسعار النفط خاصةً مع تحوله إلى مورد استراتيجي للمستهلك أكثر منه للمنتج*، فكل قفزة في سعر النفط كانت تواجه بإيجاد منعطفات كبحه، فلم تدم أي طفرة في السعر عن ستة سنوات حتى يتم لجمها، باستثناء الطفرة الحالية التي دخلت عامها الرابع عشر، وما زالت تحمل في طياتها صعود جديد للسعر، ومن هنا يطرح تساؤل عن ماهو موقف اكبر مستهلك للنفط في العالم؟، ولماذا إلى اليوم لم نشهد العودة إلى السعر (العادل) ولو من خلال التحالف او ممارسة اللعبة السياسية المألوفة؟.

فقد سعت الولايات المتحدة ومن خلال إجراءات عدة* الى تقنين استهلاك الطاقة وخصوصاً النفط، والهدف من ذلك هو تقليص الاعتماد على النفط المستورد بالعموم ونفط الشرق الأوسط بالخصوص، فالتجارب التي مرت بها أمريكا مع هذه المنطقة منذ سبعينات القرن الماضي والتي تمثلت بالمقاطعة وحروب الخليج وتنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف، والاهتزازات المتكررة لأنظمة الحكم، جعل الولايات المتحدة تتيقن بان المنطقة لا يمكن لها الاستقرار إن لم يعاد صياغة أوضاعها بالعموم وبشتى الاتجاهات، وبالفعل فقد انخفضت حصة المنطقة من مجموع الاستهلاك الأمريكي من النفط إلى ٢,٥ مليون برميل واغلبها من السعودية[٣٦]، ولا تمثل هذه النسبة سوى ١٠% من مجموع الاستهلاك اليومي الأمريكي، في حين صارت الأفضلية للتوجه بالاستيراد من المناطق الساحلية وأعماق البحار*، حيث إن النسبة الكبرى من الاستيراد تتأتى من سواحل نيجيريا والبرازيل وبعض مناطق المحيط الهادي وكندا والنرويج.

ومن جهة أخرى ولضمان امن الاستهلاك على مستوى الولايات المتحدة، أصبح التركيز في استثمار أنتاج النفط بوسائل غير تقليدية داخل الولايات المتحدة لغرض رفع نسبة الإنتاج

المحلي الذي يسد ٥٠% فقط من مجموع الاستهلاك، مثل صناعة البترول الصخري. والإنتاج بهذه الطريقة أصبح يسد ١٠-١٥% من حاجة الاستهلاك اليومي الأمريكي[٣٧].

إن هذا التوجه انعكس على طبيعة استراتيجيات التنمية الأمريكية، فالتخطيط يتوجه نحو الصناعات التكنولوجية ذات الاستهلاك المحدود للطاقة، ولذلك شكلت حصة الصناعات التكنولوجية عالية التقنية ٣٧% من مجموع الصادرات الأمريكية. في حين إن دول شرق وجنوب أسيا مازالت في خطواتها التنموية تستهلك مزيداً من الطاقة وخاصةً النفط، إذ سترتفع نسبة الطلب على النفط من الطلب الحالي إلى ٦٦% في العام ٢٠٣٠ والهند إلى ١٠٠% من نفس العام[٣٨].

وعلى الرغم من إن كل تلك المقدمات توحي بان المستقبل يحمل في طياته استقلال استهلاك النفط للولايات المتحدة والذي يفترض إن يؤدي إلى إهمال أهمية منطقة الشرق الأوسط من ناحية النفط، إلا إن المعطيات الحالية والمتوقعة لا يمكن إن يبنى عليها سيناريو الفطام* للنفط، فالولايات المتحدة تحولت ولفترة زمنية قصيرة من اكبر منتج للنفط الى اكبر مستورد للنفط وكما مبين في الشكل ٢.، والذي يعزى إلى ارتفاع الاستهلاك من جهة، ونفاذ الاحتياطي وارتفاع تكلفة الإنتاج.

شكل ٢. تطور أنتاج واستيراد النفط للولايات المتحدة للفترة ١٩٢٠-٢٠١٠

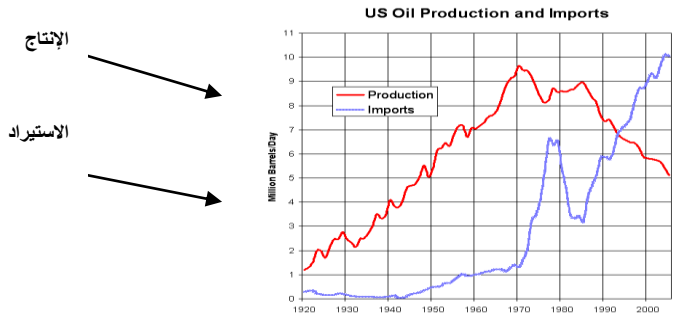

-source: Anthony H. Cordesman, The myth of reality of US energy independence, CSIS, Washington, 2013,P. 12.

والمؤشرات المتوقعة تبين بان أكثر الدول انخفاضاً في نمو الطلب على النفط للأعوام القادمة هي الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية، إذ سترتفع كمية الاستهلاك في كل من

أمريكا وكندا من ٢٥ م/ب/ي في الوقت الحاضر إلى ٢٧,٣ م/ب/ي في ٢٠٣٠، بينما الصين ستكون كمية الارتفاع على الطلب لديها من ٧,١ م/ب/ي إلى ١٥,٤ م/ب/ي في ٢٠٣٠ وجنوب اسيا من ٣,٢ م/ب/ي في الوقت الحاضر إلى ٨,٥ م/ب/ي في ٢٠٣٠[٣٩]. ولذلك يتوقع ان تستمر فجوة الاستيراد بوتيرة واحدة في الولايات المتحدة وبمنوال يصل إلى ٣٧% من احتياجات الطلب المحلي بعد أن وصلت الفجوة لذروتها في العام ٢٠٠٦ حين كانت نسبة الاستيراد ٦٠% من الطلب المحلي وكما في الشكل ٣.

شكل ٣. الاستهلاك والاعتماد الأمريكي المحتمل على النفط المستورد حتى سنة

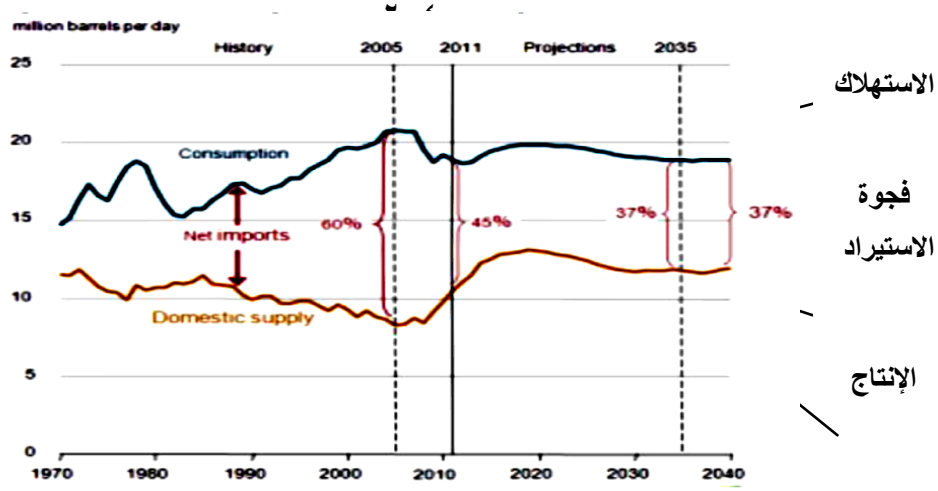

-source: Anthony H. Cordesman, The myth of reality of US energy independence, CSIS, Washington, 2013,P. 7

وبالنتيجة فان فرضية استقلال النفط لأمريكا باتت أمراً غير واقعياً، والانخفاض التدريجي للاعتماد على النفط في الشرق الأوسط يراد به إعادة ترتيب الاستراتيجيات، فمن الطفرة الأخيرة استطاعت الولايات المتحدة تحقيق الأتي:

١- استطاعت أمريكا ومن خلال اعتماد بلدان أسيا الصاعدة في النمو إن تحقق دوراً لربط الدولار الأمريكي في سوق النفط العالمي والشرق أوسطي بالتحديد، فقد ربطت اقتصاديات

دول المنطقة والدول المستوردة للنفط بالدولار للحفاظ على استقراره، ويرتبط ذلك ايضاً في استمرار تفوق النظام المالي الأمريكي على المستوى العالمي، فعلى الرغم من تصادف الأزمة الاقتصادية العالمية مع الطفرة النفطية، والذي يفترض إن تسبب الأزمة ركوداً في الطلب على الدولار، إلا إن اعتماد سوق النفط على الدولار عزز من مكانته وزاد الطلب عليه أثناء الأزمة.

٢-على الرغم من ضآلة الاستيراد الأمريكي من الشرق الأوسط، إلا إن معظم الشركات النفطية الأمريكية العملاقة المنتجة للنفط تعمل في هذه المنطقة، وخصوصاً في السعودية. وقد استفادت هذه الشركات من قفزات أسعار النفط بشكل كبير نتيجة الطلب الأسيوي المستمر على نفط هذه المنطقة، فشركة (Exxon Mobil)* حققت مكسب صافي في العام ٢٠٠٧ بأكثر من ٤٠ مليار دولار[٤٠]، وفي إحصائية تذكر بان ٥ مليون أمريكي في الولايات المتحدة مستفيدون بصورة مباشرة او غير مباشرة (عوائل العاملين في شركات النفط) من إرباح طفرة أنتاج النفط في الشرق الأوسط.

٣- ارتفاع نسب الاعتماد على نفط الشرق الاوسط من قبل دول جنوب وجنوب شرق اسيا زاد من استخدام الولايات المتحدة تفوقها العسكري في الانتشار على طول ممرات ناقلات الامداد النفطي لكبح أي انتشار عسكري محتمل من قبل الصين او الهند.

٤- عززت الطفرة موقف النظام المالي الأمريكي من خلال الضرائب التي تجبى من استهلاك النفط، اذ تفرض في امريكا على المستهلك ضريبة تقدر بـ ٣٠% من سعر البرميل النهائي بعد التكرير، وعزز ذلك من القدرة المالية للادارة الامريكية في تمويلها نفقات الحرب على الارهاب والحرب في افغانستان والعراق، بعد إن وصلت نفقات الدفاع الأمريكية الى اعلى نفقات بحدود ٥٠٠ مليار دولار.

٥- إن ضخامة حجم الوفورات المالية للطفرة النفطية ساهم كثيراً في نمو مبالغ صناديق الثروة السيادية لبلدان الشرق الاوسط والمودعة معظمها عند الولايات المتحدة، والتي تم استخدامها والاستفادة منها في علاج الازمة المالية الامريكية في ٢٠٠٨.

ثامناً: منظومة الشرق الأوسط الجديد في ظل الطفرة النفطية الثالثة:

التوليفة التي تؤسس لتطبيق الشرق الأوسط الجديد آخذة في الظهور والتطبيق في معظم بلدان الشرق الأوسط المعنية بالترسيم، على الرغم من إن فكرة هذا المشروع أسس لها من مفكرين ليسوا من هذه المنطقة ونظروا منذ فترة ليست بالقريبة وتبنى من قبل إدارات البيت الأبيض، إلا إن ظروف وإمكانات تطبيقه تتطلب توافر القناعة والمبررات والأدوات اللازمة من قبل شعوب تلك البلدان. وشكل ذلك جزءاً من النظام العالمي الجديد الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة في ازالة الحدود الفاسدة* التي رسمت من قبل قوى اوربية استعمارية للفترة بين ١٩١٦-١٩٢٢ في خضم مفاوضات لم تكن تعنى بها شعوب تلك المنطقة وانما تم الترسيم وفق مفهوم القوى الاستعمارية المنتصرة والمهزومة في الحرب العالمية الاولى... وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية اجتهدت امريكا في مساعيها لترسيم حدود بلدان تلك المنظومة المنهارة، فظهرت لدينا بلدان جديدة، وحدود جديدة، ومع بروز مفهوم الحتمية التاريخية*، فان التركيز سيكون على كتلة البلدان الاسلامية ذات "الحدود الدموية"*، واسباب قيام تلك الحدود (حدود الشرق الاوسط الجديد) تتمثل بالاتي:

١- الصراعات العرقية والاثنية التي تنتظم في ثنايا تلك الدول.

٢- وصول وتنامي دور الدكتاتوريات الفاسدة والطامعة.

٣- بنى تحتية ومؤسساتية متداعية وفشل تجارب التنمية التي طبقتها.

٤- انعدام التوزيع العادل والملائم للموارد بين المكونات الاثنية والعرقية ضمن حدود تلك الدول.

ومع تركيز التوجه الامريكي نحو المنطقة عبر مفهوم "القوة الخيرة" المتمتعة بمشروعية اخلاقية ذات افاق انسانية، فان الخطاب الموجه لاعمدة هذا المشروع من الكيانات البشرية المختلفة يمتاز هو الاخر بتركيبة صانعة للتوجهات الامريكية، اذ ليس من السهولة تفسير صعود التيار الديني في جهة مقابل التيار القومي في جهة اخرى، فمثلا يطالب سكان الاحواز وهم من الشيعة بحقوقهم القومية في ايران وايضاً السنة في المناطق الكردية للدول التي ينتشرون بها، في حين تشهد البلدان التي كانت في السابق زعيمة للفكرة القومية تراجعاً مقابل صعود التيارات الدينية لبلدان تتسم بالتنوع. ولو اسلمنا مبدئياً بذلك التبدل فهل إن المستقبل يحمل في طياته

تبدلاً جديداً في التيارات الفكرية اذا ما فشلت تلك الدويلات الحديثة في تحقيق تطلعات جماهيرها مثلما فشلت التيارات التي تاسست على اعقابها هذه.

وبقدر تعلق الامر بالمتغيرين الطفرة وحدود اثرها على الشرق الاوسط الجديد المنتج للنفط، تربط منظمة (Global Witness) وهي منظمة دولية متخصصة تبحث في العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات والتقسيم في بلدان مختلفة من العالم، ووجدت هذه بانه كلما ارتفعت حصة الموارد الطبيعية في تشكيلة الناتج المحلي الاجمالي ومع ركود القطاعات الاقتصادية الاخرى فان ذلك يزيد من نشوب صراعات تنتهي بالتقسيم الاثني او العرقي او التقسيم على اساس المناطق المنتجة للموارد تأسيساً على حدودها الضيقة[٤١]. ومع تاكيد ما احدثته الطفرة من اختلال للموازين الاقتصادية سواء للبلدان المنتجة في الشرق الاوسط من خلال زيادة حصة الريع في تشكيلة الناتج المحلي الاجمالي، ومحاولة انظمة تلك البلدان توزيع تلك العوائد على مجتمعاتها والتي يشوبها الكثير من الشبهات. وبنفس القدر تاثرت البلدان غير المنتجة للنفط من ذلك الارتفاع والذي ادى الى نقص الدعم الحكومي لبعض القطاعات الاجتماعية وارتفاع البطالة والفقر والمديونية، وهذا ادى الى شعور مجتمعات كلتا الصنفين بسوء ادارة أنظمتهم في ادارة الاوضاع الداخلية وعد ذلك مدخلاً مهماً لما يسمى بثورات الربيع العربي، واصبحت تلك المجتمعات مخترقة اكثر وبالامكان صياغة توجهاتهم من قبل "القوة الخيرة" المتمثلة الولايات المتحدة.

واذا ما عللنا موقف الشركات المستثمرة في القطاع النفطي، فنجد بان السودان الذي تنتشر فيه الشركات الصينية تم تقسيمه وفرض على تلك الشركات ودولتها الام (الصين) إن تتفاوض من جديد حول الحقوق والامتيازات مع حكومة جنوب السودان وفق الارادة الامريكية. والموضوع الذي يثير عدة تساؤلات حول أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة والتي كان يعول على إن الحرب عليه كانت احد أسبابها النفط، إلا أننا نجد إن معظم الشركات المستثمرة في وسط وجنوب العراق هي شركات صينية وروسية وفرنسية ...، ولذلك فهل من المتوقع إن هناك مرحلة جديدة سيمر العراق بها لتضرب استثمارات الشركات النفطية تلك وكما حصل في السودان وليبيا. وهنا يتحدث المفكر الاستراتيجي الامريكي (Anthony Cordesman) حول تحليل العلاقة بين اهمية النفط وسعره والشرق الاوسط الجديد،

ويذكر بان مشروع الشرق الاوسط الجديد سيمر عبر مراحل تنتهي بدول الخليج واخرها السعودية، على اعتبار إن هناك اهداف استراتيجية تربط بين السعودية وامريكا محورها النفط واسعاره والشركات الامريكية النفطية المتعاظم نشاطها في هذه الدولة[٤٢].

الخاتمة

بدأت تكتمل الى حد ما دوائر التحرك نحو خارطة الشرق الاوسط الجديد مبتدئة من تلك التي تدور بعيداً عن الفلك الامريكي والتي ليس لها مصالح استراتيجية معها، وسيدوم تثبيت تلك الخارطة مع انتهاء أهمية الطفرة في العام ٢٠٣٥ او بعده لنجد المنطقة مكتملة من حيث التقسيم المخطط له والمبرمج عبر مراحل، لتكون هذه الفترة اداة ضغط للدول عالية النمو والمستهلكة للنفط مثل الصين واسيا بالعموم في ادخالها كجزء من دوامة التقلبات السياسية في الشرق الاوسط والمؤثرة على نموها الاقتصادي، او من خلال استنزافها عبر الطلب على الدولار الامريكي او ربط تامين امداداتها بشروط الامن في المنطقة من خلال اشراكها في التمويل اللازم للوجود العسكري الامريكي في منطقة الشرق الاوسط او خارجها. وكل ذلك هو محصلة للافرازات التي انتجتها قفزات اسعار النفط سواء على الدول المنتجة او غير المنتجة في الشرق الاوسط، فسوء التوزيع وفشل التنمية وفساد الانظمة الحاكمة عبر التخلص الفوري من وفورات النفط، فضلاً عن زيادة الفقر والبطالة التي تشترك بها كل بلدان الشرق الاوسط حفز التقوقع داخل تلك المجتمعات لتستغل من قبل القوى الخارجية لتعد مدخلات ومبررات للشرق الاوسط الجديد.

الاستنتاجات

١- مع تعدد اطراف النمو الدوليين وتشتت اتجاهات ذلك النمو، يكون من العسير التحكم خارج النظرية الاقتصادية أي بالوسيلة السياسية في كبح اسعار النفط، ولذلك نجد في الفترات الاولى من الانتاج كانت التسعيرة تخضع كلياً من المستهلك الغربي الراسمالي بالتحديد، لكن لا يخلو ذلك من تفسير سياسي في كبح النمو الاقتصادي للدول مرتفعة النمو، وتوظيف نتاج الطفرة لاعداد سيناريوهات التجزئة بالنسبة للشرق الاوسط، فعلى الرغم من انفلات قبضة تسعيرة النفط من الولايات المتحدة جزئياً إلا إن التخطيط الحاذق جعلها تستفيد من مخرجات الطفرة.

٢- إن العلاقة بين الطفرة النفطية وتشوه التنمية وثيقة جداً في بلدان الانتاج النفطي وما يؤل الى التوزيع غير العادل واللا مساواة والفساد ... وكل ذلك يفترض إن يؤدي الى التشظي المرسوم كمدخل للشرق الاوسط الجديد، إلا إن الشروع بذلك التفتيت يخضع لحسابات المصلحة والتحالفات بالنسبة للقوى الكبرى.

٣- منطقة الشرق الاوسط تعيش ازمة حقيقية سواء كانت دولة غنية (منتجة للنفط) او دولة فقيرة، ولا يمكن إن تسبر تلك الازمة بحدود معينة، بل إن التركيبة الداخلية كأكبر منطقة تنوع اثني وعرقي في العالم، وتناقضات الامتداد الحضاري لها وكونها هدفاً في السياسة الدولية، مما جعل موضوعة التنمية وغيرها تشكل مداخل لحراك مجتمعاتها وتجزئتهم.

٤-على الرغم من إن العالم سيشهد صراعات اقتصادية بالدرجة الأولى حول المصالح الاقتصادية، إلا إن منطقة الشرق الاوسط ستشهد حروباً داخلية تشكل امتداد لمفاهيم صدام الحضارات.

٥- ستتعامل امريكا مع التشكيلات الاثنية لمنطقة الشرق الاوسط من منطق حقوق الانسان وتعزز علاقاتها مع القادة المحليين والكيانات التي تقع حول مصادر الانتاج النفطي (حقول النفط) ومصادر الطاقة بالعموم على اساس المكافئة للذين تعاونوا معها ومتجاهلة السلطة الحكومية لتامين عدم انقطاع النفط.

The third oil jump and the new Middle East

Reading the reasons for the jump and its repercussions on the concept of the new Middle East

Dr. Salam J.Shihab

The increase in oil prices is the biggest jumps in the history of the global oil market, which boosted the economic situation primarily the basis for exporting countries have, since the evolution of the concept of the global oil market did not reach any price increase for this high level, as well as the horizon available to explore the future of this jump gives the meanings of further rise within the limits of the jump, so the international economic organizations felt that the continue this means turning increases countries with higher productivity and reserves to economic levels comparable to developed countries, With this optimism in the economic indicators for the region as a great source of resources, hydrocarbon, the political vision for the region contrast optimism, because the features new Middle East seemed to emerge, and the manifestation of appearing extended across the region Decree her change,

however that there is a principle in international relations believes that the usefulness of any act not completed combine several factors, most notably the political and economic factor, however that actually refers to the possibility of contradiction tracks (the oil jump and the new Middle East), but the exploitation of failed investment jump by the United States cast a shadow in the current fragmentation of the border of the territory.

---

[١] بول أ. سام ويلسن ووليام د. نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للطباعة، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠١، ص ٦٥.

[٢] المصدر السابق، المكان نفسه.

[٣] خالد حسين علي المرزوك، تحليل اسواق النفط العالمية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بابل،العدد ١ ،٢٠٠٩، ص ٥٧.

[*] ولو إن سبب الطفرة سياسي بالأساس.

[٤] احمد حسين علي، اقتصاديات النفط، الطبعة الاولى، دار الكتب، جامعة الموصل،٢٠٠٠، ص ٣٤٧.

[5] **Hubbert peak theory**, **http**://**en**.**wikipedia**.**org**/**wiki**/**Hubbert_peak_theory**

[٦] خالد بن منصور العقيل، قضايا بترولية دولية، الطبعة الاولى، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

[*] سيتم الحديث عن هذه النظرية فيما بعد.

[٧] خالد حسين علي المرزوك، تحليل اسواق النفط العالمية، مصدر سابق ذكره، ص ٦٤.

[*] كبت أسعار النفط من السياسات المتبعة للدول المستهلكة ومن خلال وسائل عدة ابرزها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لذلك ارتبط السعر ولمدد كبيرة برغبات المستهلك وليس المنتج باعتباره مفروض على البلدان المنتجة وان يكون بصورة غير مباشرة، وهو خلاف القاعدة الاقتصادية المتمثلة بالية السوق في تحديد السعر التي يروج لها في الفترات السابقة.

[*] شهدت هذه الحقبة نشاط متعاظم لإعادة الهيكلة الاقتصادية لكثير من بلدان العالم الاشتراكي (البلدان الشيوعية) وتوجه الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي نحو تلك الكتلة بتفكيك منظومتها الاقتصادية المركزية واستبدالها بمنظومة اقتصاد السوق، فضلاً عن تعاظم دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في إعادة وتثبيت الهيكلية الاقتصادية لمعظم بلدان العالم، ولذلك سمي عقد التسعينات بالعقد الاقتصادي للعالم.

[٨] احمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة...، مركز الاهرام للدراسات،

http://**acpss**.**ahram**.**org**.**eg**/**ahram**/**2001**/**1**/**1**/**SBOK50**.**HTM**

[٩] سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، العدد ٤٣، ٢٠١١، ص ٧

[١٠] المصدر السابق، ص ٨

[11] **World energy outlook**, **International energy agency**, **Paris**,**2012**,**p**.

[١٢] سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص ٥

[١٣] المصدر السابق، المكان نفسه

[١٤] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، الافاق المستقبلية للطلب على النفط،٢٠١١، ص ٣

[١٥] محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة وتامين مصادر الطاقة،

http://dakanet.blogspot.com/2011/06/blog-post_5615.html

[١٦] سعد حقي توفيق، مصدر سابق ذكره، ص ١٢

[١٧] احمد السيد النجار، مصدر سابق ذكره، نت

[١٨] وليد خدوري، البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية، المستقبل العربي، العدد ٤٠٨، ٢٠١٣، ص ٩٥

[*] على الرغم من إن العولمة كمشروع رأسمالي غربي وضع لخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية بالأساس، إلا إن تطبيقاته واجتهاد الدول الصاعدة في النمو لتطبيقه كالصين انتزع بعض الجوانب السلبية من هذا المشروع على اقتصاديات العالم ذات النمو المرتفع، وكان من نتاج ذلك تعويم سعر النفط للمتطلبات الاقتصادية وهي احد جوانب غير المدركة لفخ العولمة التي تنبأ بها الاقتصادي الألماني هيرمان هاس في كتابه فخ العولمة.

[١٩] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، مصدر سابق ذكره، ص ٣

[٢٠] المصدر السابق، ص ٤

[٢١] المصدر السابق، ص ٥

[22] Anthony H. Cordesman, The myth of reality of US energy independence, CSIS, Washington, 2013,P. 12.

[٢٣] محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة وتامين مصادر الطاقة، مصدر سابق ذكره، نت

[٢٤] قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجغرافية النفط، معهد الدراسات الإستراتيجية الصينية،

http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_65.htm

[25] International Energy Agency, World energy outlook, executive summary, Paris, 2012, p7.

[*] في العاجل خفضت السعر ولكن في الاجل ساهمت في ارتفاع اسعار النفط بسبب التوجه الجديد للقوى المستهلكة.

[٢٦] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك)، مصدر سابق ذكره، ص١٠١.

[٢٧] محمد مصطفى الخياط، مصدر سابق ذكره، نت

[٢٨] المصدر السابق، المكان نفسه

[٢٩] توفيق السيف، علاقة الدين بالدولة السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم، المستقبل العربي، العدد ٤٠٧، ٢٠١٣، ص ٤٥.

[*] على سبيل المثال نلحظ في العراق ارتفاع مطالبة بعض الأوساط الشعبية والقيادات الديماغوجية بعد الطفرة في أسعار النفط وأثرها في الموازنة العامة للبلاد، زادت المطالبة بالفيدرالية والأقاليم الإدارية المستقلة على أساس مذهبي وديني، باستثناء المطالبة بالمركزية في توزيع عوائد النفط.

[٣٠] للإطلاع على الموضوع راجع: مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠٠٨، المستقبل العربي، العدد ٣٥٦، ٢٠٠٨.

[٣١] للمزيد ينظر:-علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية ...، المستقبل العربي، العدد ٣٦٢، ٢٠٠٩، ص ٤٠-٤٢

-عبد المحسن هلال،الحاجة إلى الإصلاح في السعودية، المستقبل العربي، العدد ٤٠٢، ٢٠١٢، ص ٦٤

[٣٢] نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا،ص.ص. ٤٢٦-٤٢٧
http://books.islamway.net/1/82/5-1-7a.pdf

[٣٣] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ٢٠١١، ص ٢٠٩

* تم تسجيل البيانات للفترة التي سبقت أحداث "الربيع العربي" باعتبار إن الإخفاقات الاقتصادية تلك كانت إحدى أسباب حدوث تلك الثورات.

[٣٤] البيانات ماخوذة من المصادر الاتية: – التطورات المالية في البلدان العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٩٣، والعدد ٣٨٩، ٢٠١١.

[٣٥] المصدر السابق، ص ٢٣٤

* بما أن البلدان المنتجة لم تستثمر صناعاتها من الميز المطلقة لمصادر الطاقة التي لديها، ولم تستثمر العوائد المالية الهائلة من بيع تلك المصادر فلم تضع استراتيجيات بعيدة المدى، بل باتت مجتمعات أكثر استهلاكاً وهدراً للمال، وهذا يعني بان تلك الموارد وأموالها لا تتشكل منها رؤية او هدف استراتيجي لتلك البلدان.

* تنوعت الأساليب التي انتهجتها أمريكا في الحد من إفراط الاعتماد على النفط فهي اكبر مستهلك عالمي للنفط وهي بنفس الوقت اكبر مستورد له على الصعيد الدولي على الرغم من أنها تعد من الدول ذات الإنتاج المرتفع الذي يستهلك على المستوى الفدرالي الأمريكي، ومن بين الإجراءات المتبعة، الضرائب والتدخل في السعر، أيجاد البدائل، إجراءات ترشيدية، تطبيق معايير قانونية بيئية....

[٣٦] وليد خدوري، البترول الصخري وفرص استقلال الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، المستقبل العربي، العدد ٤٠٨، ٢٠١٣، ص٩٢

* يعود السبب في هذا التوجه إلى ان الولايات المتحدة تدرك بان مصالحها معرضة للهجوم في اي بلد وكذلك خشية تعرض تلك البلدان إلى اضطرابات تؤدي إلى عرقلة أمداد النفط كأن تسقط مناطق استخراج النفط بيد جماعات مسلحة مناوئة للمصالح الأمريكية.

[٣٧] المصدر السابق، ص٩٣

[٣٨] المصدر السابق، ص٩٣

* عبارة تشاع للتعبير عن صورة الاستهلاك الكبير للنفط، وقد أطلقها الرئيس الأمريكي الحالي لوصف الاعتماد الأمريكي على النفط.

[٣٩] بيانات احصائية عن الطاقة في الوطن العربي والعالم، المستقبل العربي، العدد ٣٥٩، ٢٠٠٩، ص ٢٥٥

* معظم إدارات تلك الشركات هم مسؤولين حكوميين في ادارة الرئيس السابق بوش.

[40] Petroleum, wikipedia, http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%81%D8%B7

* يكثر التصاق هذا التعبير في الحديث عن ضرورة اقامة الشرق الاوسط الجديد.

* تعبير لانتصار الاخلاق الراسمالية وشيوعها في العالم.

* الحدود الدموية للاسلام مصطلح يطلقه المفكر الامريكي صموئيل هانتنجتون.

[41] Global Witness, http://www.globalwitness.org

[٤٢] انتوني كوردسمان، استقرار السعودية في زمن التغيير، المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، ٢٠١١، ص ١٢٧.